بأمر ملكي من خادم الحرمين الشريفين

السعودية: خُمس مجلس الشورى للنساء

الرياض- وكالات: أصدر العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس أمرين ملكيين قضيا بتعديل نظام مجلس الشورى، بشكل يجيز ضم نساء بنسبة لا تقلّ عن 20٪، حيث ضمت تشكيلة المجلس الجديدة 30 سيدة. وذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس» أن الملك عبد الله أصدر أمرين ملكيين بتعديل مواد في نظام مجلس الشورى وتكوين المجلس لمدة أربع سنوات هجرية تبدأ من تاريخ انتهاء مدة مجلس الشورى الحالي. وبموجب الأمر الملكي، تعدل المادة الثالثة من نظام مجلس الشورى لتصبح كالآتي «يتكون مجلس الشورى من رئيس ومائة وخمسين عضواً، يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص، على ألاّ يقل تمثيل المرأة فيه عن (20 بالمائة) من عدد الأعضاء، وتحدد حقوق الأعضاء، وواجباتهم، وجميع شؤونهم بأمر ملكي». وأشار إلى أن القرار جاء «بناءً على استشارتنا لعدد كبير من علمائنا الأفاضل، سواء من هيئة كبار العلماء أو خارجها الذين أجازوا شرعاً مشاركة المرأة عضواً في مجلس الشورى، على هدي أحكام الشريعة الإسلامية، التي لا نحيد عنها قيد أنملة». وكان مجلس الشورى المنتهية ولايته يضم 120 عضوا. وبموجب الأمر الملكي الثاني، «يتم تعديل المادة الثانية والعشرين من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى لتتكون كل لجنة من اللجان المتخصصة من عدد من الأعضاء يحدده المجلس على ألاّ يقل عن خمسة، ويختار المجلس هؤلاء الأعضاء، ويسمي من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، ويؤخذ في الاعتبار حاجة اللجان، واختصاص العضو، ومشاركة المرأة في اللجان». وينص التعديل على أن المرأة تتمتع «في عضويتها بمجلس الشورى بالحقوق الكاملة للعضوية، وتلتزم بالواجبات، والمسؤوليات، ومباشرة المهمات»، ومنها الالتزام «بضوابط الشريعة الإسلامية، دون أي إخلال بها البتة، وتتقيد بالحجاب الشرعي». وخصص التعديل بوابة خاصة لدخول النساء الأعضاء بالمجلس وخروجهن، كما خصص لهن أماكن خاصة منفصلة عن أماكن الرجال. وقد أعلن الملك عن التشكيلة الجديدة لمجلس الشورى الجديد الذي ضمّ ثلاثين سيدة. وقال الملك في خطابه السنوي امام مجلس الشورى «قررنا مشاركة المرأة في مجلس الشورى عضوا اعتبارا من الدورة القادمة وفق الضوابط الشرعية». وأضاف في تأكيد لنهجه التدريجي «يحق للمرأة أن ترشح نفسها لعضوية المجالس البلدية من الدورة القادمة (2015) ولها الحق في المشاركة في ترشيح المرشحين وفق ضوابط الشرع» في إشارة إلى حق الاقتراع. وأكد الملك حينها أنه اتخذ قراره هذا «لأننا نرفض تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي في ظل مجال عملها وفق الضوابط الشرعية وبعد التشاور مع كثير من علمائنا في هيئة كبار العلماء ومن خارجها والذين استحسنوا هذا التوجه وأيدوه». ولا يملك مجلس الشورى سلطة التشريع ويكتفي بتقديم المشورة للحكومة حول السياسات العامة للبلاد. لكنه مع ذلك يعكس رغبة في إشراك النخب السعودية في عملية اتخاذ القرار الذي يبقى بأيدي الأسرة المالكة. ومعظم النساء المعينات في المجلس وبينهن أميرتان، من الجامعيات أو ناشطات المجتمع المدني. ومن هؤلاء بالخصوص ثريا عبيد التي كانت تولت منصب أمين عام مساعد للأمم المتحدة. وقالت الروائية السعودية بدرية البشر إن هؤلاء النساء المعينات «هن صفوة السعوديات» وأضافت «هذه مفاجأة سارة ووعد تم الوفاء به» مشيرة إلى «تصميم الملك على وضع النساء في مقدمة المشهد» ومعربة عن الأمل «في حصول السعوديات على حقوق أخرى». وعلى المواقع الاجتماعية أشاد العديد من السعوديات والسعوديين الجمعة بقرار عاهلهم مهنئين المرأة السعودية بـ «هذا المكسب».

خادم الحرمين الشريفين

الصدر يتهم المالكي بتدويل الأزمة

السيستاني يحذر من تأزيم الشارع العراقي

عراقيون سنة وشيعة يتظاهرون ضد المالكي

كربلاء- وكالات: حذر المرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني من أي إجراء يؤدي إلى تأزيم الشارع مطالبا بالاستماع إلى المطالب المشروعة من جميع الأطراف والمكونات ودراستها وفق أسس منطقية ومبادئ الدستور والقوانين النافذة وصولا إلى إرساء دولة مدنية قائمة على أسس قانونية. وأكد الشيخ عبد المهدي الكربلائي معتمد السيستاني في خطبة الجمعة بمدينة كربلاء (110 كم) أمس إن الكتل السياسية والسلطات التنفيذية والتشريعية مسؤولة شرعيا ووطنيا للخروج من هذه الأزمات التي اشتدت في الفترة الأخيرة. وأشار إلى أنّ «المسؤولية تضامنية وهي تقع على عاتق جميع الشركاء في العملية السياسية ولا يصح أن يرمي كل طرف المسؤولية في ملعب الآخر». وشدد الكربلائي على ضرورة «الاستماع إلى المطالب المشروعة من جميع الأطراف والمكونات ودراستها وفق أسس منطقية ومبادئ الدستور والقوانين النافذة وصولا إلى إرساء دولة مدنية قائمة على أسس قانونية». وحذر من «اللجوء إلى أي خطوة تؤدي إلى تأزيم الشارع بل المطلوب خطوات لتهدئة الأوضاع وتهدئة الشارع والمواطن بصورة عامة وعدم السماح بحدوث أي صدام بين الأجهزة الأمنية والمواطنين»داعيا «الأجهزة إلى التعامل بحكمة مع المتظاهرين». وقال الكربلائي إن»الأسباب التي أدت ومازالت تؤدي إلى المزيد من الأزمات هو تسييس الكتل السياسية للكثير من الأمور والملفات والقضايا التي يجب أن تأخذ حقها الدستوري والقوانين من الاستقلالية في اختصاصها وعدم تدخل السياسيين». ودعا القادة والسياسيين إلى الحفاظ على استقلالية وحيادية هذه الملفات وعدم استغلالها سياسيا لتحقيق مكاسب سياسية. وجاء كلام السيستاني هذا في وقت قال فيه خطباء الجمعة بمدينة الموصل الشمالية إن سكوت المراجع الشيعية عن المطالب المشروعة متظاهرين امر غير مقبول. ومن جهته اتهم الصدر المالكي بوضع العراقيل أمام حل مشكلة الاحتجاجات التي تشهدها محافظات عراقية منذ 18 يوما في مجلس الوزراء وعدم السماح للبرلمان بحلها عبر تعطيل النصاب.. وقال «لا الحكومة تحل ولا البرلمان يحل ولا مجالس المحافظات تقدر على الحل وإذا تدخلت الحوزة الشيعية تحولت القضية إلى طائفية». وحذر من أن السكوتَ عن الأزمة وعدمَ تلبيةِ مَطالب المتظاهرين وتعاملَ الحكومة الجاد معها سيحولها إلى أزمة إقليمية. وأشار الصدر خلال اجتماع مع كادر قناة «البغدادية» العراقية بمكتبه في مدينة النجف (160 كم جنوب بغداد) إلى أنّ الحراك الشعبي في محافظات الأنبار والموصل وصلاح الدين ليس موجها ضد الحكومة بل ضد سياساتها. وشدد على وطنية مطالب المتظاهرين في هذه المحافظات. وقال»نعم كانت هناك بعض الأخطاء في بداية انتفاضتهم أو مظاهراتهم لكنها شذبت وهذبت فصارت هتافاتهم وطنية ووحدوية وحتى مقتل الإمام الحسين قرأوه على منابرهم في الانبار والموصل وصلاح الدين وما كنا نتوقع هذا منهم في وقت يريد المالكي هدم حكومته الشيعية. وأضاف ان الأزمة الحالية حالة صحية كونها تعبيرا عن آراء أبناء الشعب محذراً من استمرار تجاهل الحكومة لمطالب المحتجين «إذ أنها ستتحول إلى أزمة إقليمية ودولية خطيرة لن تحل بسهولة». ودعا رئيس الوزراء إلى التجاوب مع مطالب المتظاهرين «كونه رئيس السلطة التنفيذية ولابد أن يتحرك بشكل مستمر بين جميع الكتل لا أن يجلس في برج عال ويجمد جميع الحلول». واستبعد الصدر انسحاب نوابه من مجلس النواب أو تعليق عضويتهم «كونه إجراء غير صحيح»... وقال إن انسحاب كتلة دولة القانون بزعامة المالكي من الجلسة الاستثنائية للبرلمان الاحد الماضي «يعد خللا فكيف إذا تم تعليق عضوية نوابنا». وحول انتخابات مجالس المحافظات المقبلة التي ستجري في 20 نيسان (ابريل) المقبل والتمهيد لها من قبل الكتل السياسية أكد الصدر بأن»التمهيد للانتخابات بالتهديد والقتل وافتعال المشاكل والتسقيط السياسي حرام شرعاً وخيانة قذرة لمبادئ الاسلام والانسانية والديانات السماوية». ودعا الصدر الاعلام العراقي إلى دعم الوحدة الوطنية وكشف الفساد والوقوف مع مَطالب الشعب العراقي العادلة وقال «إن الإعلامَ سلاحٌ فعالٌ إذا استُخدمَ في مَوردهِ الصحيح وليس لتفتيت العراق. وكان الصدر قال لدى تفجر الأزمة الحالية على خلفية اعتقال آمر وعناصر حماية وزير المالية القيادي في القائمة العراقية رافع العيساوي «إذا كان هذا الامر حربا طائفية تشن ضد الطائفة السنية فإنه يشجب ويستنكر تلك «الحرب الوقحة ضد أي مكون عراقي». وشدد على أنّ العراق لكل العراقيين موضحا أنه وإن كان يؤكد على عدم الطائفية فهذا لا يعني سياسة الحزب الواحد والطائفة الواحدة بل العراق للجميع.

وأكد أن سلاح الوحدة هو السبيل الوحيد للنهوض بالبلد من نيران الطائفية والدكتاتورية. وكان رئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» مارتن كوبلر قد أكد خلال اجتماع مع نائب رئيس الوزراء القيادي في الكتلة العراقية صالح المطلك الأربعاء الماضي أن البعثة الأممية تتابع عن كثب المظاهرات التي تجري حالياً في عدد من المحافظات العراقية، وهي تلتزم بدعم الحقوق السياسية وحقوق الإنسان لجميع المواطنين العراقيين، فضلاً عن حقوقهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في إطار سيادة القانون.

صلوات مشتركة والنجف تنضم للركب

العراق: تظاهرات غاضبة ضد سياسة المالكي

وزير المالية العراقي رافع العيساوي ورئيس ديوان الوقف السني يؤديان صلاة الجمعة ببغداد

بغداد- وكالات: شارك آلاف العراقيين بتظاهرات غاضبة الجمعة في بغداد وعدد من المدن السنية شمال العاصمة رفضا لسياسة رئيس الوزراء نوري المالكي الذي اتهموه «بتهميش» العرب السنة وعدم تلبية طلبات تظاهرات تدعو إلى إطلاق سراح المعتقلين في السجون. فقد تظاهر المئات بعد صلاة الجمعة في جامع أم القرى غرب بغداد، بمشاركة وزير المالية رافع العيساوي ورئيس ديوان الوقف السني أحمد الغفور السامرائي وعدد من نواب البرلمان. وقال السامرائي في خطبة الجمعة التي سبقت التظاهرة ان «أصوات العراقيين تنادي لا للمعاناة لا لانعدام الخدمات لا للظلم والإهانات لا للتهميش والإقصاءات». وتابع «لا لعودة البعث والقاعدة والميليشيا.. لا للتعذيب حتى الموت». ورفع المتظاهرون إعلاما عراقية وحملوا لافتات قالت احداها «نطالب بالغاء المادة 4 إرهاب» و«لا للتعذيب في السجون» و«أطلقوا سراح حرائر العراق». كما هتف عدد من المتظاهرين «يا مالكي شيل ايدك هذا الشعب مايريدك» و«إيران بره بره بغداد تبقى حره»، متهمين إيران بالتدخل في شؤون البلاد. وشهدت مدينة النجف العراقية لأول مرة، الجمعة، تظاهرة ضخمة ضد حكومة نوري المالكي، وانضم إليها أكثر 700 ألف شخص، من المشاركين في الاحتفالات الدينية في المدينة، بحسب أحد شيوخ القبائل الذين تحدثوا إلى «العربية»، الجمعة. وشهدت الشعارات المرفوعة في تظاهرة النجف، تطابقا مع الشعارات الأخرى المرفوعة في الأنبار، والتي تدعو لإلغاء قانون الإرهاب الذي تستخدمه الحكومة ضد معارضيها. وفي محافظة تكريت (خرج عشرات آلاف من العراقيين السنة في مظاهرات حاشدة في مناطق متفرقة بمحافظة صلاح ومدينة الموصل للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين وإجراء تعديلات لقوانين المساءلة والعدالة والإرهاب ونبذ الطائفية والدعوة للوحدة الوطنية. وقال الشيخ دري الدليمي خطيب المسجد الكبير في مدينة تكريت، أمام حشد ضم آلافا من المصلين، إن «الحكومة العراقية ظلمت جميع العراقيين .. لافرق بين هذا وذاك». ونددد خطيب المسجد بوصف رئيس الحكومة نوري المالكي المتظاهرين والمعتصمين بأنهم «متظاهرو المئة دولار».

وفي مدينة الشرقاط شمالي تكريت، شارك آلاف المواطنين في صلاة موحدة في مسجد الشرقاط الكبير ثم توجه المصلون إلى اعتصام مفتوح على أطراف المدينة. ودعا الشيخ رافع الرفاعي مفتي الديار العراقية في خطبة امام المحتشدين، جميع العراقيين إلى «التوحد بكل شيء من أجل الحصول على مطالبهم وحقوقهم التي امتهنتها الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي». وأضاف «أدعو الحكومة العراقية إلى عدم التنصل عن تنفيذ مطالب العراقيين والانصياع لها والتعامل معها». وفي مدينة الموصل، خرج آلاف من الأهالي أمس في مظاهرات سلمية حاشدة بمنطقة ساحة الاحرار للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين وإجراء اصلاحات لقانوني المساءلة والعدالة وقانون الارهاب. وانطلقت المظاهرات بعد أداء صلاة الجمعة في جوامع النوري والنبي شيت والجامع الكبير وتجمعوا في ساحة الاحرار في مشهد غير مألوف في ظل إجراءات أمنية مشددة. وتقدم المتظاهرون رجال دين وشيوخ ووجهاء وناشطون، وهم يرددون شعارات تطالب بإجراء إصلاحات واطلاق سراح المعتقلات والمعتقلين والافراج عن الموقوفين في السجون العراقية وحل أزمة قانوني الإرهاب والمساءلة والعدالة.

علاوي يدعو لانتخابات مبكرة

بغداد-قنا: دعا إياد علاوي زعيم ائتلاف القائمة العراقية الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي إلى الاستقالة، معتبرا أنه «من الأنسب إجراء انتخابات مبكرة في العراق». وقال علاوي، في تصريحات نشرت أمس، إنه من المناسب جدا أن تجرى انتخابات مبكرة في العراق وأن تستقيل الحكومة الحالية، مشددا في الوقت نفسه على أهمية إشراف الأمم المتحدة على العملية الانتخابية. من جانبه، أكد مطشر السامرائي النائب عن القائمة العراقية في تصريح لوكالة الأنباء القطرية/قنا/ أمس، إن البلاد تعيش مرحلة خطرة ربما تؤدي إلى هدم العملية السياسية الديمقراطية الحالية. واعتبر أن «مجلس النواب معطل ولا يستطيع أن يأخذ دوره بسبب وجود المحكمة الاتحادية التي تتدخل في جميع قراراته، إضافة إلى التهميش وسوء الخدمات التي يعيشها المواطن، لذا تمر البلاد اليوم بمرحلة خطرة جدا قد تؤدي إلى هدم العملية السياسية، كما أن مجلس الوزراء لا يستجيب لمطالب المتظاهرين الدستورية». من جهتها، دعت كتلة الأحرار النيابية التابعة للتيار الصدري إلى تفويت الفرصة على «من يريد تحويل الأزمة السياسية الحالية والتظاهرات إلى اقتتال طائفي». وقال مشرق ناجي المتحدث باسم الكتلة، في تصريح للصحفيين أمس إن التظاهرات التي تحصل في البلاد متضاربة، منها مؤيدة للنظام وأخرى معادية له وهذه التظاهرات إن بقيت على حالها تخلق طائفية بين مكونات الشعب، لذا على الجميع العمل على تطويقها.. لافتا إلى أن «هناك جهات تريد جر الأزمة السياسية والتظاهرات إلى الاقتتال الطائفي بغية تحقيق مكاسبها». واشار إلى أن هناك مطالب دستورية أبدتها بعض التظاهرات تتعلق بمكافحة الفساد والبطالة وتحسين الخدمات وغيرها، وعلى الحكومة الالتفات لها، «بينما هناك تظاهرات كانت مطالبها لا تنسجم مع طبيعة نظام العملية السياسية الحالية ولا مع الدستور كالمطالبة بإلغاء قانون المساءلة والعدالة وإلغاء مكافحة الإرهاب». يذكر أن محافظة الأنبار وعدة محافظات عراقية أخرى تشهد منذ فترة اعتصامات وتظاهرات تطالب بإطلاق سراح المعتقلين الأبرياء، وتغيير المسار السياسي للحكومة.

جون ماكين يزور مصر الأربعاء

القاهرة (د ب أ) - يبدأ السيناتور الأمريكي الجمهوري جون ماكين رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ زيارة لمصر يوم الأربعاء المقبل يستقبله خلالها الرئيس المصري محمد مرسي. وقالت مصادر دبلوماسية بالقاهرة إن ماكين سيلتقي خلال زيارته لمصر مع عصام الحداد مساعد رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية وعدد من رموز وقوى المعارضة المصرية بالإضافة إلى لقاءات مع نواب في مجلس الشورى. يتوقع أن تركز مباحثات ماكين في مصر على عملية التحول الديمقراطي الجارية في مصر، بالإضافة إلى تطورات الأوضاع على الساحة الاقليمية وفي مقدمتها الوضع في سورية وتطورات القضية الفلسطينية. تأتي زيارة ماكين بعد أقل من أسبوع من زيارة قام بها لمصر المبعوث الأمريكي لعملية السلام في الشرق الأوسط دافيد هيل، والتقى خلالها الحداد ووزير الخارجية محمد عمرو، والأمين العام لجامعة الدول العربية.

هروب 12 معتقلا من سجن ببغداد

بغداد- وكالات: هرب 12 معتقلا على الأقل من عناصر تنظيم القاعدة بينهم محكومون بالإعدام من سجن التاجي، شمال بغداد، بعد منتصف ليلة الخميس الجمعة، حسب ما أفادت مصادر أمنية عراقية. وقال مصدر في وزارة الداخلية إن 12 سجينا على الاقل بينهم محكومون بالإعدام، فروا بعد منتصف ليلة أمس الأول (الخميس) من سجن التاجي على بعد 25 كلم شمال بغداد. وأضاف أن «التحقيق جار للوقوف على كيفية هروب هؤلاء السجناء». وأكد مصدر عسكري عراقي «هروب معتقلين من سجن التاجي بعد منتصف ليلة أمس، بعد الاستيلاء على أسلحة حراس السجن». إلا أن هذا المصدر تحدث عن «هروب 16 معتقلا» مرجحا أن يكون «هناك تواطؤا من قبل حراس السجن الأمر الذي سهل هروب المعتقلين» مشيرا إلى أن «أغلب المعتقلين في سجن التاجي من عناصر تنظيم القاعدة». وتقع حوادث فرار معتقلين من السجون في العراق بشكل متكرر. ففي 27 من سبتمبر الماضي، استطاع مئة سجين الفرار من سجن تكريت (160 كلم شمال بغداد)، بعد قتل عدد من حراس السجن.